

# الانتخابات البرلمانية المصرية في الميزان

## سعيد شحاتة

مدرسة الدراسات الشرقية، جامعة لندن.

### مقدمة

شهدت مصر أعنف انتخابات في تاريخها من حيث عدد الضحايا والمصابين وأعمال البلطجة والرشوة التي سادت مرحلتها الثانية والثالثة. لقد تمت الانتخابات البرلمانية في ظلّ جو من التفاؤل المشوب بالحذر بعد الانتخابات الرئاسية التي تعدّ الأوّل من نوعها في تاريخ مصر، إذ تنافس فيها عدة مرشحين أمام الرئيس مبارك. ولكن النهاية كانت معروفة قبل إجراء الانتخابات، ولكنها كانت تجربة مثيرة وجديدة تستحق الدراسة وإدخال تعديلات عليها حتّى تكون أكثر فعالية. وقد أسفرت الانتخابات البرلمانية عن انخفاض نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب الحاكم بالمقارنة بانتخابات عام ٢٠٠٠، وزيادة عدد الأصوات التي حصلت عليها جماعة الإخوان المسلمين المحظورة قانوناً، ومع ذلك لم تؤثر في نسبة الثلثين التي ضمنها الحزب الوطني الديمقراطي من خلال انضمام المستقلين المنشقين عن الحزب في الانتخابات. لقد تميزت المرحلة الأولى بنزاهة نسبية، ولكن الخوف من حصول مرشحي الإخوان على مزيد من الأصوات ساهم في تدخل الأمن والحكومة وأعمال البلطجة لإنجاح مرشحي الحزب الوطني. يضاف إلى ذلك تحيز بعض وسائل الإعلام المملوكة من الدولة إلى مرشحي الحزب الوطني وإعطاء إشارات سلبية بالنسبة إلى مرشحي الإخوان.

لقد تبخّر جو التفاؤل الذي ساد قبل الانتخابات خلال المرحلتين الثانية والثالثة منها، وانتهى إلى حدّ كبير بعد تمكّن الحزب الوطني من تأمين نسبة الثلثين اللازمة لتمرير القوانين المختلفة في مجلس الشعب. كما إنّ نسبة المشاركة وصلت إلى ٥٠, ٢٧ بالمئة ممن لهم حقّ التصويت، وهي نسبة ضعيفة تعكس السلبية وعدم الثقة في العملية الانتخابية على رغم الإشراف القضائي الكامل على عملية التصويت وإعلان النتائج.

تناقش الدراسة السياق الذي تمت فيه الانتخابات من خلال الإشارة إلى الانتخابات الرئاسية كخلفية، ثمّ تعرج على القوى المشاركة في الانتخابات والحملات الانتخابية وأساليب الدعاية التي تمّ استخدامها. يضاف إلى ذلك تحليل نتائج الانتخابات ودور القضاة والإعلام. كما تحلّل الدراسة أيضاً عوامل نجاح الإخوان المسلمين والفشل النسبي للحزبين

الوطني والناصري، وانخفاض مقاعد حزب التجمّع. وتنتهي الدراسة بإبداء بعض الملاحظات الختامية حول مستقبل العملية الانتخابية في مصر، ولا سيّما في ظلّ التعديلات الدستورية التي تمت عام ٢٠٠٧ ومستقبل عملية الإصلاح السياسي.

### مغزى الانتخابات

تعدّ الانتخابات في البلدان الديمقراطية الآلية التي تتمكن من خلالها الجماهير من محاسبة الحكومة من خلال إعطاء الثقة في الحكومة التي نفذت وعودها الانتخابية ولبّت حاجات الشعب. أما في الدول شبه الديمقراطية، فلا تعدو الانتخابات أن تكون ديكوراً يجمّل الشكل الديمقراطي لأنظمة سلطوية أو تتمتع بهامش ضئيل من الديمقراطية، ولا تعمل على تغيير الحكومة القائمة، التي تتغير بإرادة السلطة العليا في البلاد، كالرئيس على سبيل المثال. كما إنّ الانتخابات في تلك البلدان هي امتثال شكلي للمعايير الدولية في ما يتعلق بحق الشعب في اختيار حكامه، ولكنها مفرغة من المضمون. هذا التوصيف ينطبق بصورة كبيرة على ما تم ويتم في مصر من انتخابات على جميع المستويات، ولا بُدّ من وقف ذلك وتفعيل عملية الانتخابات التي لها دور مهم في دفع البلدان نحو التقدم على الصعد كافة.

### أولاً: سياق العملية الانتخابية

هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية جرت في ظلها الانتخابات البرلمانية في مصر. وقد تمثلت العوامل الخارجية في الضغط الذي وضعته الإدارة الأمريكية على مصر لتحقيق الإصلاح السياسي ومراقبة دول الاتحاد الأوروبي مسيرة التطور الديمقراطي في البلاد. كما تمثلت العوامل الداخلية في تعديل المادة (٧٦) من الدستور والانتخابات الرئاسية التي تمت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بالإضافة إلى ظهور عدد من الحركات الاحتجاجية التي حرّكت الشارع المصري بصورة ما مثل حركة «كفاية» و«حركة ٨ مارس» لاستقلال الجامعات، والحركة الشعبية من أجل التغيير، وصحافيون من أجل التغيير، ومحامون من أجل التغيير. لقد جرت الانتخابات بعد انتخابات الرئاسة، وفي ظلّ إشراف لجنة عليا للانتخابات برئاسة وزير العدل، وليس وزير الداخلية، كما كان الأمر سابقاً. ولكن الإدارة الانتخابية كانت من نصيب وزارة الداخلية، وجرت الانتخابات في ظلّ قانون الطوارئ، ولم تخلُ من الانتهاكات العديدة، سواء من قبل قوات الأمن، أو من الإعلام المملوك للدولة، أو العنف المتبادل بين مناصري المرشحين، وبصورة أكبر من مناصري الحزب الحاكم، بل وصل الأمر إلى إهانة بعض القضاة. وتمت الانتخابات في ظلّ قانون جديد لمجلس الشعب (القانون رقم ١٧٥) لسنة ٢٠٠٥ المعدل لقانون مجلس الشعب رقم (٣٨) لعام ١٩٧٢، وفي إطار تعديل واضح لقانون مباشرة الحقوق السياسية (القانون رقم ١٧٣) لعام ٢٠٠٥ المعدل لقانون رقم (٧٣) لعام ١٩٥٦ وقانون الأحزاب السياسية (القانون رقم ١٧٧) لعام ٢٠٠٥ المعدل للقانون رقم (٤٠) لعام ١٩٧٧.

ووفقاً لتلك التعديلات يمكن الحصول على صورة رسمية من جدول الناخبين في

الدائرة الانتخابية مقابل ١٠٠ جنيه للتحقق من صحة تلك الجداول، ولكن في الممارسة كانت هناك صعوبات في الحصول على تلك الجداول، وبصورة متأخرة لم تسمح بتقنية تلك الكشوف الانتخابية. وشملت التعديلات قواعد الدعاية الانتخابية، مثل عدم التعرض لحرمة الحياة الخاصة وعدم استخدام الشعارات الدينية والالتزام بالحد الأقصى للدعاية، كما حددته اللجنة العليا للانتخابات. ولكن لم تراعى تلك القواعد وغيرها من قبل القوى المختلفة، وعلى رأسها الحزب الوطني. ولم يمسّ تعديل قانون الأحزاب السياسية شرط الترخيص، وليس الإخطار لإنشاء الحزب السياسي. كما أشار إلى اختصاص لجنة الأحزاب بتقييم مدى مراعاة الأحزاب الديمقراطية الداخلية، وهو مدعاة إلى تجميد أي حزب من خلال ذلك التعديل الفضفاض. وقد تمّ استحداث اللجنة العليا للانتخابات على غرار ما تمّ في الانتخابات الرئاسية، وتضم ١١ عضواً (وزير العدل رئيساً)، وثلاثة قضاة حاليين بدرجة نائب رئيس محكمة النقض أو ما يعادلها يختارهم المجلس الأعلى للقضاء، وست شخصيات عامة (أربع يختارهم مجلس الشعب واثنين مجلس الشورى)، وآخرين ممثلين لوزارة الداخلية. ونتيجة وضع وزير العدل على رأسها، فهناك شوائب تعتري حيادها. وللجنة سبع وظائف، منها وضع القواعد العامة لتسيير الدعاية الانتخابية وإعلان النتيجة العامة للانتخابات، وبالتالي فليس لها دور كبير مثل نظيرتها الرئاسية. وأهم ما تتميز به هو تنظيم عملية الدعاية الانتخابية، وبالتالي فهي ما زالت اليد الطولى لوزارة الداخلية في عملية الانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، فقد تمّ استخدام الحبر الفوسفوري غير القابل للإزالة لضمان الشفافية، ووضع بطاقات التصويت في صناديق زجاجية، وتوقيع الناخب أمام اسمه عوضاً عن قيام رئيس اللجنة بوضع إشارة أمام اسم الناخب. ولكن ظاهرة القيد الجماعي استمرت، وتم استبعاد المصريين في الخارج من الانتخابات.

## ١ - الدعاية الانتخابية

تنوعت وسائل الدعاية الانتخابية التي استخدمها المرشحون لجذب الناخبين إلى التصويت لصالحهم. من تلك الوسائل استخدام الفتاوى الدينية، واللعب على وتر الدين المتأصل في الثقافة السياسية للمصريين، مثل الفتوى الصادرة من جماعة الإخوان المسلمين التي تحلل استخدام أموال الزكاة لتمويل الحملة الانتخابية. والمثير للدهشة في هذا السياق محاولة المرشح القبطي في دائرة المطرية في القاهرة، مرقص إسحاق نخلة، الحصول على فتوى من دار الإفتاء تنادي بشرعية ترشيح غير مسلم، وأخذ مشورة منه بالنسبة إلى المسلمين، وذلك لمواجهة المرشح المسلم الذي استغل الدين لصالحه. وكشفت تلك الحادثة عن مدى عمق أزمة المواطنة في المجتمع المصري. بالإضافة إلى ذلك، لجأ بعض المرشحين إلى المطربين من أجل إحياء حفلات في الحملات الانتخابية، فعلى سبيل المثال قام المرشح يوسف بطرس غالي بالاستعانة بالمطرب الشعبي شعبان عبد الرحيم الذي غنى أغنية بعنوان «بنحبك يا بطرس». وقد قام بعض المرشحين بتوزيع شرائط كاسيت تتضمن خطاباً دينية، وتشتمل على أغنية تحمل أفكار ومبادئ جماعة الإخوان المسلمين بعنوان «على فين رايعين». وقد وضع بعض المرشحين صورهم الشخصية ورموزهم الانتخابية على فوانيس رمضان، وتم

تنظيم موائد الإفطار، ووضعت شاشات كبيرة لبث مباريات كرة القدم المهمة. ونظم بعض المرشحين مسابقات لحفظ القرآن الكريم. ومن الملاحظ أن مرشحي المرحلة الأولى استفادوا من طول الفترة الزمنية للدعاية فور بدء التسجيل حتى يوم الانتخاب، وهو ما لم يتوفر لمرشحي المرحلتين الثانية والثالثة.

## ٢ - الإعلام

حدثت تغطية إعلامية واسعة لتلك الانتخابات من القنوات الرسمية والخاصة، فقد تم إطلاق قناة «البرلمان» من قبل اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري التي أجرت حوارات مع المرشحين والناخبين، وتابعت نتائج الانتخابات. وكانت هناك عدة برامج خاصة، مثل برنامج «برلمان ٢٠٠٥»، الذي استضاف رؤساء الأحزاب وممثليهم لعرض البرامج، وأذيع على القناة الأولى، والقضائية المصرية، وقناة «النيل» للأخبار، والقنوات المحلية، وقناة «البرلمان»، وبرنامج «حوار الأحزاب»، وكان يذاع على القناة الأولى يومياً. ولكن تمت ملاحظة تزايد الانتقاد لمرشحي الإخوان المسلمين إلى درجة نصح الناخبين بعدم التصويت لهم. وقامت الإذاعات المحلية - التي كانت أكثر حيادية من تلك التي تعمل على المستوى القومي - بعمل لقاءات مع العديد من مرشحي الأحزاب السياسية تحت عنوان: «لماذا رشحت نفسي؟». وبثت جماعة الإخوان المسلمين «إذاعة سما» على الموقع الإلكتروني للجماعة، وكانت تبث لمدة ١٠ ساعات يومياً، وتعرف بالمرشحين، وتجري لقاءات مع الناخبين. وأنشأت الجماعة ١٨ موقعا تم توزيعها على الدوائر الانتخابية.

## ثانياً: القوى السياسية المشاركة والمستقلون

بلغ عدد المرشحين المستقلين ٥١٩١ مرشحاً، وكانوا في المرحلة الأولى ١٦٣٥، وفي الثانية ١٧٨٦، وفي الثالثة ١٧٧٠، وذلك في مقابل ٣٩٥٧ في انتخابات عام ٢٠٠٠. وهناك عدة عوامل ساهمت في تزايد عدد المستقلين: أولها ضعف الأحزاب وتضاؤل شعبيتها، وحالة الحراك السياسي التي شهدتها البلاد في الآونة الأخيرة، والإشراف القضائي الكامل على الانتخابات، الأمر الذي زاد من ثقة الناخبين بنزاهة العملية الانتخابية. وقدم الحزب الوطني ٤٤٤ مرشحاً من بين ٢٧٠٠ عضواً في الحزب تقدموا بطلب للترشيح، ورشح المستبعدون أنفسهم كمستقلين احتجاجاً على سياسة الاختيار التي تمت من قبل الحزب، ولا سيما أنه كانت هناك فئة من المرشحين الذين لا يتمتعون بأية شعبية، فقد قام هؤلاء المحتجون بترشيح أنفسهم كمنافسين لمرشحي الحزب الوطني. ولم يرشح الحزب الوطني سوى اثنين من الأقباط، الأمر الذي أثار الأوساط القبطية، خاصة بعد تأييد البابا شنودة وقيادات الكنيسة لمبارك في الانتخابات الرئاسية. ورشح الحزب الوطني ستاً من النساء، وهو ما كان يتعارض مع وعود الرئيس مبارك بأن يخصص ٥ بالمئة من قائمة مرشحي الحزب للنساء، بل مثل ذلك تراجعاً عن ترشيح ١١ امرأة في انتخابات عام ٢٠٠٠. أما الإخوان المسلمون، فقد رشحو ١٥٠ مرشحاً بالمقارنة بـ ٧٠ فقط في انتخابات عام ٢٠٠٠، ولم ترشح الجماعة أقباطاً، وحرصت في الوقت نفسه على عدم ترشيح أحد في الدوائر التي ترشحت

فيها رموز قبطية، مثل منى مكرم عبيد في شبرا. كما رشحت الجماعة امرأة واحدة، وهي مكاري الديري في مدينة نصر. أما الجبهة الوطنية للتغيير التي تشكلت من ١١ حزباً وحركة سياسية، وتضم أحزاب: الوفد، والتجمع، والناصري، والعمل (المجمد)، والكرامة (تحت التأسيس)، والوسط (تحت التأسيس)، والحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، والتجمع الوطني من أجل التحول الديمقراطي، فقد رشحت ٢٠٠ مرشح، وذلك بعد وقوع الخلاف بين أعضائها. ورشح حزب الغد ٧٥ مرشحاً، وحاول أيمن نور المشاركة في الجبهة الوطنية للتغيير، إلا أنه فشل في ذلك لرفض حزب الوفد، كما لم تنضم جماعة الإخوان المسلمين إلى الجبهة، وهو ما كشف عن ضعف تلك المعارضة التي طفت خلافاتها ومصالحتها الخاصة على الهدف الأعلى، وهو تشكيل معارضة فعالة ومؤثرة إزاء الحزب الحاكم.

### ثالثاً: عملية الانتخابات

أعلن الرئيس مبارك عن فتح باب الترشيح للانتخابات البرلمانية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بعد انقضاء مدة مجلس الشعب التي استمرت خمس سنوات (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥)، وهو المجلس الوحيد الذي استكمل مدته الدستورية من دون أن يصدر قرار بحله لعدم دستوريته في ظل حكم مبارك. وقد جرت الانتخابات في الفترة من ٩ تشرين الثاني/نوفمبر حتى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ على ثلاث مراحل وفقاً لنظام الانتخاب الفردي. وهناك شروط عديدة للترشح في الانتخابات، فلا بد من أن يكون المرشح مصرياً من أب مصري، وأن يكون اسمه مقيداً في أحد جداول الانتخابات، وأن يكون بالغاً من العمر ٣٠ سنة على الأقل، وأن يكون حاصلاً على شهادة الإعدادية، ويكتفى بمجرد القراءة والكتابة لمن هم من مواليد قبل الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٧٠، وأن يكون أدى الخدمة العسكرية أو أعفي من أدائها وفقاً للقانون، وألا تكون عضويته قد سقطت بقرار من البرلمان، ويتقدم بطلب الترشيح إلى مديرية الأمن في المحافظة، وذلك خلال المدة التي يحددها وزير الداخلية. ويجب عرض كشف يتضمن أسماء المرشحين في كل دائرة خلال الأربعة أيام التالية لإغلاق باب الترشيح. وهناك سقف مالي في الدعاية الانتخابية من قبل المرشحين تبلغ ٧٠ ألف جنيه مصري في الجولة الأولى، و٣٠ ألف جنيه في جولة الإعادة. وقد وصل عدد المرشحين وفقاً لتصريحات رئيس اللجنة العليا للانتخابات إلى ٥١٧٧ مرشحاً، منهم ١٦٤١ مرشحاً في دوائر المرحلة الأولى، و١٧٧٩ مرشحاً في محافظات المرحلة الثانية، و١٧٧٠ مرشحاً في المرحلة الثالثة، وبالتالي وصل معدل التنافس على المقعد الواحد إلى نحو ١١,٦٥ مرشح بالمقارنة بـ ٨,٩١ مرشح في انتخابات عام ٢٠٠٠. وبلغ عدد المستقلين وفقاً لبيانات المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية نحو ٤٤٢٣ مستقلاً.

وقد شارك في هذه الانتخابات نحو ثمانية عشر حزباً من الأحزاب والقوى السياسية المختلفة، وهي: الحزب الوطني، وجماعة الإخوان المسلمين، وأحزاب التجمع، والوفد، والناصري، والأحرار، والغد، وشرفاء الغد، والأمة، والخضر المصري، والجيل الديمقراطي، والعمل (المجمد)، ومصر العربي، ومصر ٢٠٠٠، والوفاق القوي، والحملة

الشعبية من أجل التغيير (الحرية الآن)، والكرامة (تحت التأسيس)، والمستقلون.

كما ترشحت ٩٨ امرأة بالمقارنة بـ ١٢١ مرشحة في انتخابات عام ٢٠٠٠، وخاضت ١١٤ امرأة منهن الانتخابات. وقد رشحت قوى المعارضة ١٢ امرأة على قوائمها، وكان أكثرها التجمّع الذي رشح خمس نساء. أما الحزب الوطني، فقد رشح ست سيدات فقط. كما رشحت الجبهة الوطنية للتغيير ١٣ قبطياً، ورشح الحزب الوطني قبطيين فقط. ووصلت نسبة المشاركة في الانتخابات إلى ٥٠, ٢٧ بالمئة من إجمالي من لهم حق التصويت.

وكانت الاتهامات المتبادلة بين الحزب الوطني من جانب، والمعارضة من جانب آخر، هي السمة الأساسية في العلاقة بين الطرفين. وقد هوّن الحزب الوطني من حجم قوة الإخوان المسلمين. ولكن كما ذكر عمر حمزاوي، فإن تشتت المعارضة وعدم توحيدها جسّد مسرحاً سياسياً يتميز بالثنائية بين الإخوان والحزب الوطني، الأمر الذي عكس فشل الأحزاب السياسية في الوصول إلى الشارع والتواصل مع الجماهير. وتلك الثنائية يراها الخبراء والمحللون، مثل عماد شاهين، على أنها غير صحية.

## ١ - الانتهاكات

رصدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إنفاق بعض المرشحين مبالغ تزيد على الـ ١٠٠ ألف جنيه، وهو سقف الدعاية كما حددته اللجنة العليا للانتخابات، كما تجاوز بعضهم المليون جنيه، ووصل البعض إلى ٣ - ٥ ملايين، ولم يتم عقابهم. كما رصدت المنظمة عدم نقل الصناديق من اللجان الفرعية إلى اللجان العامة تحت إشراف القضاء، وقد ثارت الشكوك لذلك حول استبدال بعض الصناديق، ولا سيّما في المرحلتين الثانية والثالثة للانتخابات. وقام عدد من القضاة بمنع مراقبي المنظمة المصرية لحقوق الإنسان من دخول لجان فرز الأصوات في عدد من الدوائر، مثل النيل والساحل ومصر القديمة وعابدين والصف. وأشار التقرير الأوّل للمنظمة إلى أن المنظمات المراقبة أوضحت بعض الجوانب الإيجابية، مثل حياد الأجهزة الأمنية، والسماح للمراقبين بأداء عملهم. وفي الوقت ذاته، أشار التقرير إلى عدم تنقية الجداول الانتخابية، والتصويت الجماعي، وشراء الأصوات، ونقل الناخبين للتصويت لمرشحي الحزب الوطني، وبعض أعمال العنف.

وقد تميزت المرحلة الثانية بتصاعد أعمال العنف والبلطجة التي تزايد بشكل ملحوظ في محافظات الإسكندرية وبورسعيد والبحيرة. ولم تختلف تلك الملاحظات التي أوردتها المنظمة المصرية عما لاحظته مؤسسة «أولاد الأرض لحقوق الإنسان». وقد أورد تقرير المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة أن هناك ضغوطاً تعرض لها القضاة المشرفون على الانتخابات في جولة الإعادة للمرحلة الثانية، وقد منع الأمن بعض الناخبين من الإدلاء بأصواتهم. وأسهمت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في نقل الوقائع عن الانتهاكات العديدة التي تمت في المرحلة الثالثة للانتخابات.

وذكر عمرو الشوبكي أن ٩٥ بالمئة من الانتهاكات التي تمت خلال الانتخابات كانت من قبل الحزب الوطني الحاكم. كما إن مشكلة تنقية الجداول الانتخابية كانت محل

انتقادات عديدة، وشكلت انتهاكاً لحقوق المواطنين في التصويت، فمثلاً رصدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تكرار أسماء ناخبين في دائرة فاقوس في محافظة الشرقية، وبقاء الناخبين المتوفين في الكشف. وفي الدائرة الثامنة في مركز شربين في محافظة الدقهلية تكررت بعض الأسماء في الكشف، ولم يجد عدد من الناخبين أسماءهم. وقد أكدت عادة الشهبندر المتحدثة الرسمية لحركة «شايفنكم» التي شاركت في الرقابة على الانتخابات أن المراقبين اكتشفوا تكراراً في الأسماء بنسبة ٣٠ بالمئة مع وجود الكثير من الأسماء الثنائية، وهو أمر غير قانوني، ووجود أسماء مسجلة على عناوين لم يستدل عليها. ففي إحدى اللجان في مدينة نصر تم اكتشاف عنوان واحد لمتي ناخب، وتبين أنها قطعة أرض لم يتم البناء عليها. وأشار مرشح الإخوان المسلمين في الجيزة عزب مصطفى إلى أن عمليات قيد جماعي تمت في دائرته. كما أشار البعض إلى إدخال أسماء على الجداول الانتخابية بطرق غير قانونية، كإضافة أسماء بخط اليد في اللحظات الأخيرة إلى القيد الجماعي للناخبين. وقد تعددت الكشف الانتخابية في الدائرة الانتخابية نفسها لتصل إلى ثلاثة كشوف. وكان هناك كشف معلق أمام المقر الانتخابي، وآخر أمام القاضي داخل مقر التصويت، وكشف ثالث أمام القاضي في الدور الثاني مخالف للكشفين السابقين. وقد انتقد المجلس القومي لحقوق الإنسان عدم دقة الجداول الانتخابية، وكان هناك اقتراح بربط الجداول بالرقم القومي.

وقد تم إغلاق بعض اللجان من قبل الشرطة، فعلى سبيل المثال ذكرت المنظمة المصرية أنه تم إغلاق ٤٩٩ لجنة خلال المرحلتين الثانية والثالثة للانتخابات، ووصلت نسبة المشاركة إلى ١٨ بالمئة في المرحلة الثالثة لصعوبة التصويت.

وقام مرشحو الوطني باستغلال المؤسسات الحكومية لعمل دعاية انتخابية لهم، وإجبار الموظفين على التصويت الجماعي لصالح مرشحي الحزب واستخدام أتوبيسات الشركات لنقل الناخبين إلى مقار الاقتراع. كما إن جهات الإدارة المحلية انحازت إلى صالح مرشح الحزب الوطني.

وكانت هناك انتهاكات من قبل وسائل الإعلام الرسمية لصالح مرشحي الحزب الوطني، فقد انحاز مضمون البرامج في قناة «البرلمان» إلى التركيز على حكم الرئيس مبارك، وعرض تقارير تؤيد مرشحي الحزب الوطني فقط، وانحياز عدد من البرامج على القناة الأولى المصرية إلى صالح الحزب الوطني، وتوجيه دعاية مضادة للإخوان المسلمين إلى درجة توجيه المستمعين إلى عدم التصويت لمرشحي الإخوان.

وقد انفرد مرشحو الحزب الوطني بالترتيب الأول والثاني في ما يتعلق بوضع المرشحين في القائمة الانتخابية التي تقدم إلى الناخب، وهو تحيز واضح.

وفي ما يتعلق بالعنف، فهناك العديد من المظاهر له، وقد رصدها بشكل جيد حسن أبو طالب. فقد تفجرت عمليات العنف في ١٥ محافظة من إجمالي ٢٦ محافظة خلال فترة الحملة الانتخابية من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

وكان الغالب على عمليات العنف أنها كانت بين أنصار المرشحين من دون تدخل أجهزة الأمن. وقد شهدت تلك المرحلة حائتي قتل، كما جرت محاولات قتل بعض المرشحين، مثل شفيق شاهين. وبلغ إجمالي عمليات العنف ٦٧ حالة، منها أربع حالات تهديد بالقتل بنسبة ٥ بالمائة. وحائتي قتل بنسبة ٣ بالمائة. ولم يحدث قتل خلال المرحلة الأولى للانتخابات، وجرى العنف في ٥٥ دائرة فقط، أي بنسبة ٦٧ بالمائة من دوائر المرحلة البالغة ٨٢ دائرة. وتم استخدام عناصر خارجة على القانون والبلطجة في الصراع بين المرشحين، فكانت هناك ٩٠ حالة بلطجة، ووصل الأمر إلى حد اختطاف مندوبي وأنصار مرشح حزب الوفد في الباجور، وإطلاق سراحهم بعد انتهاء الانتخابات. وبلغت أحداث العنف في جولة الإعادة للمرحلة الأولى ٤٩ بالمائة من إجمالي عدد الدوائر البالغ عددها ٧٤ دائرة. ووصلت أعمال البلطجة إلى ٦٩ حالة، أي بنسبة ٥٥ بالمائة من ١٣٨ حالة عنف. وشهدت تلك الجولة تدخلات أمنية لصالح مرشحين بذاتهم، حيث قام بعض العمدة وضباط الأقسام بإجبار الأهالي على التصويت لمرشحين بعينهم.

وقد أسفرت المرحلة الثانية عن مصرع سبعة أفراد لتفاقم استخدام البلطجة، والتزم الأمن بالحياد السلبي، وكان يجب على الشرطة التدخل لمنع تلك الأعمال الرخيصة. واعتقلت قوات الشرطة عدداً من أنصار المرشحين المعارضين أو تم احتجازهم أو وضعت قيود على أدوارهم أمام مقار الاقتراع. وتم استخدام التشهير وخدش السمعة الشخصية لبعض المرشحين، مثل منى شوقي في دائرة الأربعين في السويس، الأمر الذي أدى إلى انسحابها من الانتخابات. كما اختبرت دوائر الإسكندرية أعمال بلطجة على نطاق واسع، وألقت قوات الشرطة قنابل مسيلة للدموع في دائرة دمنهور، وجرى مشاجرات بين أنصار مرشح الحزب الوطني مصطفى الفقي ومرشح الإخوان المسلمين جمال حشمت. وأكدت المستشارة نهى الزيني، رئيسة إحدى اللجان الفرعية في الدائرة، أنه تم تزوير الانتخابات لصالح مرشح الحزب الوطني الذي لم يحصل إلا على سبعة آلاف صوت، في حين حصل مرشح الإخوان على حوالي ٢٥ ألف صوت. وتم حرق صناديق الاقتراع ذات الأرقام ١٣ - ١٥ في دائرة العرب والضواحي في بورسعيد. وفي جولة الإعادة للمرحلة الثانية اندلع العنف في ٤٧ دائرة، أي بنسبة ٦٩ بالمائة من الـ ٦٨ دائرة، وشهدت الجولة قيام قوات الشرطة بحصار بعض اللجان ومنع الناخبين من التصويت. وقد تم اعتقال ٦٦٥ من جماعة الإخوان المسلمين، وتبرأ القضاة من نتائج الانتخابات في دائرتي كفر الدوار في محافظة البحيرة بحيث انسحب ٤٤ قاضياً احتجاجاً على منع الناخبين من التصويت، كما انسحب للسبب نفسه ٦٢ قاضياً في دائرة السنورس في الفيوم. وأكد المجلس القومي لحقوق الإنسان أن حصار مقار الاقتراع ساهم في حرمان الناخبين من حقهم الانتخابي.

ووقع العنف في المرحلة الثالثة للانتخابات في ٥٤ دائرة من الدوائر الـ ٦٨، أي بنسبة ٧٩,٤ بالمائة، وسقط قتيلان، واستخدمت قوات الشرطة القنابل المسيلة للدموع، ووضع



كردون حول بعض اللجان، ورفضت قوات الأمن طلب القضاة بفتح اللجان أمام الناخبين. وتعدّى بعض أفراد الشرطة على القضاة، كما اعتدت الشرطة على المواطنين بالضرب بالعصي وإطلاق الرصاص لتفريقهم وتخويفهم وإبعادهم عن مقار الاقتراع. وأشارت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلى أن الشرطة أغلقت ١٢٥ لجنة، مقارنة بـ ٢٦ في جولة الإعادة للمرحلة الثانية. وفي جولة الإعادة لتلك المرحلة تمّ العنف في ٢٨ دائرة من أصل ٥٢ دائرة، أي بنسبة ٨, ٥٣ بالمئة، وشهدت ست حالات قتل، ووفقاً للمنظمة المصرية تمّ إغلاق ٣٥٥ لجنة. بالإضافة إلى ذلك، أشارت المنظمة في تقريرها الخاص بالانتخابات البرلمانية إلى أن ١٢ شخصاً لقوا حتفهم، وأصيب ٥٠٠ آخرين، مقارنة بمقتل ٨ أشخاص وإصابة ٦٤ آخرين في انتخابات عام ٢٠٠٠.

وكانت هناك قيود على الصحافة في تغطيتها الانتخابات. على سبيل المثال، قام بلطجية بسرقة آلة تصوير مراسلة جريدة الشرق الأوسط، هبة القدسي، عندما كانت تغطي الانتخابات في دائرة بولاق أبو العلا. وتم ضرب الإعلامي أحمد منصور بعنف من قبل رجلين أمام مكتبه في القاهرة في الوقت الذي كان يجهز فيه لإجراء مقابلة مع نعمان جمعة. بالإضافة إلى ذلك، تمّ منع منار خاطر من تغطية الانتهاكات التي تمت في دائرة الدقي، وواجه مراسلو الـ «بي. بي. سي.» و«الجزيرة» صعوبة في القيام بمهمتهم.

توضح كلّ تلك الأمثلة المدى الكبير للعنف الذي اتسمت به تلك الانتخابات، وهو ما أثر سلباً في عمليات التصويت إلى الحدّ الذي حرم البعض من حقهم في التصويت. كما كشفت تلك الانتهاكات المتعددة أن عملية الانتخابات في مصر لم تصل إلى مرحلة النضج بعد، كما أن هناك حاجة إلى تهيئة دور وزارة الداخلية في تلك العملية.

## ٢ - دور القضاء في العملية الانتخابية

أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكماً عام ١٩٩٩ يؤكّد الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات في لجانها الرئيسية والفرعية. وكان الهدف من الإشراف هو تجنب شبهة التزوير، والتأكد من سلامة عملية التصويت والفرز وإعلان النتائج السليمة. ولكن القضاء لم يشرف على المراحل المختلفة للانتخابات، لذلك كان من الضروري أن يشرف على عملية القيد الانتخابي والجداول الانتخابية حتّى يقل عدد الطعون، ويقوم بتقسيم الدوائر الانتخابية، ولا يترك ذلك للسلطة التنفيذية. وعلى الرغم من وجود اللجنة العليا للانتخابات، فلا تزال السلطات الأساسية في ما يتعلق بالقيد يقع تحت سلطان مديريات الأمن في المحافظات. وذكر البعض، مثل إيهاب سلام، أن ما يتم هو إشراف إداري قضائي، وليس إشرافاً قضائياً. وعلى الرغم من أن سلامة الكشوف الانتخابية هي الأساس في عملية الانتخاب، إلا أنها لا تزال توضع تحت سيطرة وزارة الداخلية. ولذلك لم تتمكن اللجنة العليا من تصحيح الجداول، ولا إلغاء القيد الجماعي، كما لا توجد أسس لتقسيم الدوائر الانتخابية. ولا بدّ من القول إن إشراف القضاء على تقسيم الدوائر يضمن أساساً عادلة تضمن التساوي في عدد الناخبين في كلّ دائرة، كما يجب أن يشرف

القضاء على مرحلة الدعاية الانتخابية، لأن عدم الإشراف يؤدي إلى تدخل أجهزة الدولة بالتضييق على ندوات ولقاءات المعارضة، وإعطاء مرشحي الحزب الوطني حرية أكبر في حملته الدعائية.

لقد انتقد نادي القضاة عجز الشرطة عن مواجهة البلطجية والتواطؤ معهم في بعض الأحيان، بل وصل الأمر إلى طلب النادي استدعاء الجيش لحماية القضاة، كما طالب النادي بإلغاء الانتخابات في عدد من الدوائر التي شهدت انتهاكات. وقد نشرت الصحف المصرية في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ أنَّ نادي القضاة في الإسكندرية كشف التلاعب بنتائج الانتخابات لصالح الحزب الوطني.

### ٣ - الرقابة على الانتخابات

#### أ - الرقابة الدولية

لم تقبل مصر استقبال مراقبين دوليين، ولكن بعثة من البرلمان الأوروبي حضرت إلى مصر للقيام بهذا الغرض، وقد انسحبت بسبب التجاوزات التي تمت خلال الانتخابات. وقد اتهم إدوارد ماكميلان سكوت الحزب الوطني باستخدام كلِّ الوسائل للفوز في الانتخابات، مثل شراء الأصوات، وعدم تنقية الجداول الانتخابية، واستخدام أتوبيسات الشركات لنقل العاملين للتصويت الجماعي، والمضايقات التي تمت خلال عمليات التصويت. ولكن الاتحاد الأوروبي استبعد أن تكون الانتخابات البرلمانية قد تمَّ تزويرها، وقد اعتبر أنها تميزت بصعاب ومضايقات وتحرشات بالناخبين وناشطي المعارضة. وسار في الخط نفسه الخارجية الأمريكية التي لم تنتقد ما تمَّ خلال تلك الانتخابات البرلمانية. وهو ما يشير إلى تذبذب العامل الخارجي في وضع ضغط على مصر لتحقيق الإصلاح السياسي الحقيقي، فهناك قناعة داخل الدوائر الرسمية الغربية بأن وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة سيجهض التجربة الديمقراطية. ومن هنا، فقد أغمضت تلك الدوائر أعينها عن الانتهاكات التي تمت في المرحلتين الثانية والثالثة للانتخابات، ولا سيَّما بعد النجاح الذي حققه الإخوان في المرحلة الأولى للانتخابات.

#### ب - الرقابة المحلية

قام العديد من منظمات المجتمع المدني البالغ عددها ٥٢، وفقا للمجلس القومي لحقوق الإنسان، بالرقابة على الانتخابات. ولكن تلك المنظمات واجهت صعوبات جمة في عملية الرقابة، ولا سيَّما عند رصد تلك المنظمات الانتهاكات التي تمت في أثناء عملية التصويت، ومن قبلها الدعاية الانتخابية. فعلى سبيل المثال، أشار المجلس القومي لحقوق الإنسان في تقريره عن الانتخابات البرلمانية إلى عمليات منع بعض مراقبي تلك المنظمات من القيام بدورهم.

كما قامت منظمات المجتمع المدني بالمشاركة في الرقابة على الانتخابات بعد حكم

محكمة القضاء الإداري وقرار اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية، ومع ذلك كانت هناك نقائص في تلك الرقابة تمثلت في الحجم الكبير للجان الفرعية التي وصل عددها إلى ٣٠٧٤١ لجنة مقارنة بـ ١٥٢٠٠ لجنة خلال انتخابات عام ٢٠٠٠، وقد تعرض المراقبون لمضايقات، ومنعوا من حضور عمليات عدّ الأصوات، كما منعوا أحياناً من دخول مقر الاقتراع.

ويأتي في سياق الرقابة الداخلية دور اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية، فعلى الرغم من أن إنشاء تلك اللجنة يمثل خطوة إيجابية، إلا أن تشكيلها برئاسة وزير العدل جعل السلطة التنفيذية تؤثر فيها بصورة سلبية. ولم تضع اللجنة قواعد واضحة للتأكد من التزام المرشحين بسقف الدعاية الانتخابية الذي حُدّد بـ ١٠٠ ألف جنيه، كما أنها لم تتخذ أية إجراءات في مواجهة مخترقي ذلك السقف، فضلاً عن أنها لم تتخذ أية إجراءات في مواجهة ظاهرة شراء الأصوات التي تفتت بسبب انتشار الفقر والبطالة في مصر.

ويرى عمر هاشم أن دور تلك اللجنة لا يتعدى مهمة متابعة سير العملية الانتخابية، ولا يصل إلى حدّ الإشراف، فوزارة الداخلية كانت المسيطرة على عملية قبول أوراق الترشيح وإعداد الكشوف الانتخابية، ولم تكن للجنة سلطة في ما يدور خارج مقر الاقتراع، وهو الأمر الذي يعدّ عاملاً حيوياً في العملية الانتخابية. وقد انتقد نائب رئيس محكمة النقض أحمد مكي تشكيل اللجنة، لأنها كانت تضم ممثلين عن السلطة التنفيذية، كوزير العدل، وأنها تجاهلت الأهمية عند تعيين القضاة، وأن بعض الأعضاء الذين شاركوا في الرقابة لم يكونوا من القضاة، إذ كان هناك حوالى الثلثين منهم من المحامين الذين يعملون لدى الدولة، وهذا الأمر فتح الباب واسعاً أمام الانتهاكات، كما حدث في الانتخابات الرئاسية. وأضافت ميشيل دان أن اللجنة لم يكن لها دور كبير في مرحلة فرز الأصوات.

#### ٤ - نتائج الانتخابات

أسفرت الانتخابات عن فوز مرشحي الحزب الوطني بـ ١٤١ مقعداً، أي بنسبة ٣٢,٦ بالمائة، وفاز مشرحو الإخوان بـ ٨٨ مقعداً، أي بنسبة ١٩,٩ بالمائة. أما حزب الوفد، فقد حصل على ستة مقاعد، أي بنسبة ١,٣٥ بالمائة، كما حصل مرشحو حزب التجمع على مقعدين فقط، أي بنسبة ٠,٤٥ بالمائة، وكان هناك مقعد واحد لمرشح شرفاء الغد، أي بنسبة ٠,٢٧ بالمائة. وقد بلغ عدد المستقلين ٢٤، كان اثنان منهم يحتلان مقعدين باسم حزب الكرامة (تحت التأسيس)، وآخر يحتل مقعداً واحداً وهو في الوقت نفسه مرشح لرئاسة حزب الأحرار، ليبقى عدد المستقلين الحقيقيين ٢١ مقعداً. إلا أن هناك ١٧٠ فائزاً في الانتخابات انضموا إلى الحزب الوطني، ليصل عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب الوطني إلى ٣١١ مقعداً، أي بنسبة ٧٢ بالمائة، بالإضافة إلى الأعضاء العشرة المعيّنين من قبل رئيس الجمهورية ورئيس الحزب الوطني، وبذلك تصل النسبة إلى ٧٤,٣ بالمائة.

وقد أشار جمال زهران إلى أنّه كان من الواجب على اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية أن تعلن عن النتائج وفقاً للصفة الأصلية للمرشح، ولكن إعلان النتائج بهذه الصورة والخلط بين المستقل والوطني أظهر مدى تأثير الحزب الوطني في اللجنة، وهو ما يقلل من حيادها. والجدير بالذكر أن هناك ست دوائر تحوز مجتمعة على ١٢ مقعداً تأجلت فيها الانتخابات، وهي: كفر الشيخ أول، ودسوق (كفر الشيخ)، وأجا (دقهلية)، والقناطر الخيرية (القليوبية)، وأطسا (الفيوم)، والمنشية (الإسكندرية)، ولم يتم تحديد موعد للانتخابات في تلك الدوائر.

من هنا يتضح أن المعارضة داخل البرلمان لن تكون مؤثرة، لأنها لم تحصل على أكثر من الثلث، وأن الحزب الوطني سيستمر في سياساته السابقة بتمرير القوانين التي يريدها، وهو ما وضع من قانون السلطة القضائية الذي تمت معارضته، ولكن معارضة من دون أصوات كافية ليس أكثر من زوبعة في فئجان. لذلك، فإن لم تتغير تركيبة مجلس الشعب، وإذا استمرت سيطرة الحزب الوطني على أغلبية الثلثين، فلا أمل من دور فعال لهذا المجلس. هذا فضلاً عن أن العلاقة غير المتكافئة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ورجحان كفة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية بمراحل. وإن كانت التعديلات الدستورية أعطت للمجلس حق مناقشة الميزانية، إلا أن سيطرة الحزب الوطني على الأغلبية تجعل هذا التعديل خالياً من المضمون. لذلك، من الضروري وضع منظومة متكاملة – الانتخابات أحد أضلاعها – للتغيير ضرورية، وإلا فإن التقييم الموضوعي لتلك الانتخابات وغيرها من الإجراءات الفوقية لن تؤدي إلى تغييرات حقيقية في الاتجاه الديمقراطي الصحيح.

## ٥ - ملاحظات

هناك عدم عدالة في توزيع الدوائر الانتخابية، إذ لا تتساوى الدوائر في عدد السكان في كل دائرة، فمثلاً هناك ٦٢ ألف ناخب في الدرب الأحمر، و١٩٢ ألفاً في المطرية، كما يوجد ١٨ ألف ناخب في الطور جنوبي سيناء في مقابل ٣٥٦ ألفاً في منوف. وكان على اللجنة العليا للانتخابات أن تقوم بدور لحل تلك المشكلة، وهو ما لم يحدث.

أ - الأقباط: رشح الحزب الوطني مرشحين من الأقباط فقط، وقد فاز أحدهما، وهذا يعني أنه لم ينجح إلا مرشح قبضي واحد بالمقارنة بثلاثة في انتخابات عام ٢٠٠٠، ويعكس هذا الأمر مدى تخوف الدولة من إغضاب الإسلاميين، وعدم إيمانهم بأهمية تدعيم قيمة المواطنة لدى الأقباط. كما لم يرشح الإخوان المسلمون أي قبضي، وذلك لأنهم جماعة دينية سياسية يؤدي الدين الدور المحوري في كل تحركاتها، وبالتالي لا يمكن ترشيح مسيحي بشعارات «الإسلام هو الحل» والمصحف والسيفين. وتعدّ مشكلة الأقباط في الخطاب والممارسة للإخوان المسلمين معضلة لم يجدوا حلاً لها حتى الآن. كما لم ترشح أحزاب المعارضة إلا عدد قليل من الأقباط، وهو ما يعكس المناخ العام المشحون بالتوتر الطائفي في مصر.

ب - المرأة: رشح الحزب الوطني ست نساء، فازت منهن ثلاث فقط، بالمقارنة بترشيح ١١ سيدة في انتخابات عام ٢٠٠٠. وهذا يعدّ تراجعاً ونكوصاً عن الوعود التي قطعها الحزب الحاكم بتخصيص ٥ بالمئة من مقاعد المرشحين للنساء. ولم يختلف الحال بالنسبة إلى باقي القوى السياسية في مصر، وكان عليهم أن يستفيدوا من تلك النقطة، ولكنهم لم يكونوا من الذكاء الكافي للاستفادة من ترشيح المرأة. فلم يؤيد الإخوان المسلمون ترشيح المرأة الوحيدة، وهي مكارم الديري، في دائرة مدينة نصر. وكان أفضل الأحزاب هو التجمع الذي رشح ست سيدات.

لقد كانت نسبة المشاركة في الانتخابات في كلٍّ من القاهرة والإسكندرية الأقل بين الـ ٢٦ محافظة (٢، ١٤ بالمئة، ١، ١٤ بالمئة على التوالي)، إذ بلغت ٢٧، ٥ بالمئة، وهو ما يعكس عدم إيمان الناخبين بجدوى الانتخابات، لأن النتائج كانت معروفة سلفاً لصالح الحزب الحاكم. فقد أشار بهي الدين حسن إلى أن المصريين لا يبالون بالمشاركة في الانتخابات لأنهم يعلمون مقدماً فوز مرشحي الحزب الوطني وبقاء مبارك في السلطة إلى ما شاء الله.

وقد حصل الحزب الوطني على ٦، ٣٢ بالمئة بالمقارنة بـ ٩١، ٣٨ بالمئة في انتخابات عام ٢٠٠٠، وهو ما يعكس ضعف أداء الحزب الوطني. وهذا الضعف يرجع إلى أسباب عديدة منها أن المواطن العادي غير قادر على التفرقة بين الحزب والدولة، وغلبة التعيين في المناصب القيادية في الحزب، وتجاهل ترشيحات المجموعات الانتخابية من قبل الحرس القديم في الحزب، وعشوائية اختيار المرشحين والإصرار على مرشحين فشلوا في انتخابات سابقة، مثل محمد عبد الله في الإسكندرية.

وتمثلت أسباب نجاح الإخوان في فشل سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية، والتنظيم العالي للإخوان، واستخدام المساجد وشعار «الإسلام هو الحل». وقد أشار ضياء رشوان إلى أن الإخوان أعدوا إعداداً جيداً للانتخابات، وكان هناك تنسيق غير مكتوب بين الإخوان والحزب الوطني، والدليل على ذلك انسحاب مرشح الإخوان من دائرة كمال الشاذلي.

وكان هناك غياب شبه كامل لليसार، ومن ضمن ذلك غياب كامل للحزب الناصري، وانخفاض عدد مقاعد حزب التجمع إلى مقعدين فقط. وكذلك كان هناك ضعف في تمثيل الوفد الذي حصل على ٦ مقاعد فقط، وقد أسفر ذلك عن عدم وصول نسبة المعارضة مجتمعة في المجلس إلى الثلث. وكشفت تلك النتائج عن الضعف المستشري في تمثيل المعارضة باستثناء الإخوان المسلمين. لذلك هناك حاجة إلى مراجعة شاملة من قبل تلك الأحزاب لبرامجها وعلاقتها بالجماهير وخطابها السياسي، ووضع آليات جديدة للتواصل مع الجماهير، والتنسيق بصورة فاعلة في ما بينها.

إلا أن هناك تصاعداً في نسبة الأعضاء الشباب بين سن ٣٠ و ٤٠ عاماً الذين فازوا بمقاعد في المجلس الحالي، فقد وصل عددهم إلى ٤٣ عضواً مقارنة بـ ٣٥ في مجلس عام

٢٠٠٠. ويعتبر أعضاء المجلس المنتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين من أصحاب الأعمار المتوسطة الأقل بين باقي القوى السياسية في البرلمان، كما يتقدم أعضاء البرلمان من الإخوان على غيرهم من حيث المؤهلات العلمية، إذ تضم كتلة الإخوان ٦٦ من حملة المؤهلات العليا، أي بنسبة ٧٥ بالمئة من إجمالي أعضاء الإخوان الـ ٨٨. ويعكس ذلك إيمان وذكاء الإخوان المسلمين، إذ إنَّ العمل السياسي يحتاج إلى حيوية الشباب والمتعلمين لإقناع الآخرين بحجتهم، كما إنَّه يمكن الاسترشاد بخبرة كبار السن من قيادات الإخوان بصورة مستمرة.

وقد سمحت الدولة بإجراء مقابلة للمرشد العام للإخوان المسلمين مهدي عاكف مع صحف قومية رئيسية تسيطر عليها الحكومة، بالإضافة إلى إطلاق سراح بعض قادتهم، على عكس ما تمَّ في انتخابات عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وتم النكوص عن تلك الخطوة بإجراءات صارمة في المرحلتين الثانية والثالثة للانتخابات. وقد ترجع الخطوة التسامحية من قبل الدولة إلى محاولتها التعرف على حجم قوة الإخوان. وبعد التيقن من نتائج المرحلة الأولى للانتخابات لم يرد النظام المخاطرة وتعريض أغلبية الثلثين للانهيار، وهو ما دفع النظام إلى استخدام وسائل غير شرعية من الأمن والبلطجية، مروراً بالرشى والقيود الجماعي، وانتهاءً بالقبض على أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين للحيلولة دون تعريض سلطة النظام للاهتزاز.

وهناك معضلة استخدام الشعارات الدينية، فعلى رغم منع استخدام الشعارات الدينية في الانتخابات، إلا أنَّه تمَّ انتهاك ذلك من قبل مرشحي الإخوان وبعض الجهات الأخرى ممن استخدموا الدين لجذب الناخبين إليهم. ويبرز الإخوان المسلمون استخدام شعار «الإسلام هو الحل» بالقول إن الدستور ينصَّ على أن دين الدولة هو الإسلام، وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. كما إنَّ الحزب الوطني لا يألو جهداً في استخدام الأزهر لتبرير سياساته. ولم تحسم الدولة التعامل مع الدين حتَّى بعد الانتخابات، ففي الوقت الذي نصَّ تعديل دستوري على عدم قيام أي حزب سياسي على أساس ديني، فقد استمرت الدولة في استخدام الأزهر ودار الإفتاء لتبرير سياساتها على أساس ديني. لذلك يبدو أن النظام يتخبط في تعامله مع الدين في المجال العام.

وكان من الممكن أن تفوز المعارضة بمقاعد أكثر لو كانت الانتخابات حرة، وقد لجأ بعض المواطنين إلى استخدام السلاسل الخشبية أو المعدنية لدخول مراكز الاقتراع بعد أن أغلقتها قوات الشرطة أمامهم، وقد حطمت قوات الأمن تلك السلاسل عندما علمت بوجودها.

كما حدثت تجاوزات من بعض أعضاء النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة، وهم قضاة يشرفون على الانتخابات. وهذا الأمر يقلل من الاعتقاد بأن هناك أشرفاً قضائياً كاملاً على الانتخابات، بل يسود الاعتقاد بأن جزءاً من القضاء مسيطر عليه من قبل السلطة التنفيذية، وأن هناك حاجة إلى التعامل بجديّة مع تلك الظاهرة السلبية والمشوّهة لسمعة القضاء في مصر.

## رابعاً: مستقبل الإصلاح السياسي في مصر في ضوء الانتخابات البرلمانية

ذكر يحيى الرفاعي، وهو قاض متقاعد ورئيس شريف لنادي القضاة، بأنه لا يوجد شيء سيتغير، فالحكومة شريرة، والإصلاحات السياسية الموعود بها ليست إلا تغييرات شكلية، ولن يقبل الحزب الوطني الفوز بأقل من الثلثين في مجلس الشعب. ويبرر ذلك التشاؤم ما حدث بين القضاة والحكومة، إذ عارض القضاة نتائج الانتخابات. لقد رفض نادي القضاة نتائج الانتخابات بعد أن كشف أكثر من مائة قاض الانتهاكات التي تمت في مراكز الاقتراع، وتم اتهام أربعة قضاة، وهم: مكي، والبسطاويسي، وأحمد مكي، ومحمود الخضيري، بتشويه سمعة الدولة. وقد صعدت الدولة المواجهة مع القضاة من خلال أحد التعديلات الدستورية عام ٢٠٠٧ التي قلصت من إشراف القضاء على الانتخابات التالية.

يبدو أن المستقبل غير مبشر بالخير، بالنظر إلى ما حدث في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وما تلاها من التعديلات الدستورية، وانتخابات التجديد لمجلس الشورى. وتشير تلك المحطات إلى تمسك الحزب الحاكم بالسلطة بأي ثمن، وعدم رغبته في فتح الباب أمام ديمقراطية حقيقية، وأن الانتخابات أو غيرها من آليات الديمقراطية ليست إلا أداة شكلية تستخدم مفرغة من محتواها، ولن تؤدي إلى تغيير حقيقي في مصر.

### توصيات

— ضرورة تعديل قانون الأحزاب السياسية لأن دور لجنة الأحزاب لا يزال مقيداً لحرية الأحزاب، إذ يقتصر عمل اللجنة على الموافقة على السماح بإنشاء الحزب أو عدمه، وأضيف إلى ذلك اختصاص اللجنة في النظر في مدى اتّباع الأحزاب قواعد الديمقراطية الداخلية. والجدير بالذكر أن القانون حدث فيه بعض التعديلات عام ٢٠٠٥ قبل الانتخابات البرلمانية.

— لا بُدَّ من إصلاح النظام الانتخابي ليتحول من الفردي إلى القائمة التي تركز على البرامج والسياسات أكثر من العصبية.

— على الأحزاب المعارضة والجديدة التي ظهرت مؤخراً، مثل حزب الجبهة الديمقراطية، وحركات التغيير الجديدة، مثل «كفاية»، أن تنسق جهودها. ويجب أن ينضم إلى جبهة التنسيق جماعة الإخوان المسلمين من أجل الضغط على النظام لإحداث تغيير يؤدي إلى انتخابات حقيقية، وتقليل الفساد، واحترام آدمية الإنسان المصري، بدلاً من الاستهتار المتفشى من قبل المسؤولين والشرطة بأرواح وأرزاق الناس.

— هناك حاجة إلى دور أكبر للجنة العامة للانتخابات، وأن يرأسها قاض، وليس وزير العدل، ويجب أن تمتد اختصاصاتها لتشمل تنقية الجداول الانتخابية، والتأكد من

معاقبة من يتعدّى على قواعد الدعاية الانتخابية، كسقف الإنفاق مثلاً.  
— لا بُدَّ من إجراء عمليات فرز وعدّ الأصوات بطريقة تسمح بمراقبتها من الناخبين والمرشحين والمراقبين.

## خاتمة

كان لتلك الانتخابات بعض الإيجابيات والكثير من السلبيات.  
تتمثل الإيجابيات في فوز المعارضة بأكثر من ١٠٠ مقعد، إلا أن نسبتها لم تصل إلى أكثر من الثلث للتأثير الفعال في التشريعات الصادرة من مجلس الشعب. وتتمثل النقطة المضيئة الأخرى في الإشراف القضائي الكامل على عملية الاقتراع، وإن كان ذلك لا يكفي باعتبار أن بعض القضاة، وهم نسبة غير قليلة، يتأثرون بما يريده الحزب الحاكم. بالإضافة إلى ذلك، فقد تمكنت منظمات المجتمع المدني في مصر من مراقبة الانتخابات، وإن لم تكن خالية من المضايقات والتحرشات والقيود من قبل وزارة الداخلية. كما مثلت إضافة اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية خطوة جيدة على طريق تفعيل العملية الانتخابية، إلا أن تشكيل اللجنة وتأثرها بالسلطة التنفيذية أضعف دورها.

وتتعدد الجوانب السلبية لتلك الانتخابات، ومنها العنف المتزايد الذي قام به البلطجية في المرحلة الأولى بصورة رئيسية، ثم مشاركة قوات الأمن في المرحلتين الثانية والثالثة إلى جانب هؤلاء البلطجية في عمليات عنف أدت إلى القتل والإصابة ومنع الناخبين من حقهم في الاقتراع. وقد كشفت تلك الانتخابات عن ضعف أحزاب المعارضة وعدم تواصلها مع الجماهير والتنافس والمصالح الشخصية التي عطلت قيام جبهة معارضة فعالة تشكل منافسة حقيقية للحزب الوطني. يضاف إلى ذلك نسبة المشاركة الضعيفة من الناخبين، إذ بلغت ٢٧,٥ بالمئة ممن لهم حق الانتخاب، وهي التي عكست عدم إيمان الناخبين بجدوى العملية الانتخابية. وقد أظهرت تلك الانتخابات وما تبعها من تعديلات دستورية أن الإصلاح السياسي والوعود التي قطعها الرئيس مبارك هي شكلية، ولن تؤدي إلى تغيير حقيقي في المسرح السياسي الذي يتميز بسيطرة السلطة التنفيذية على غيرها من السلطتين التشريعية والقضائية، وأن الحزب الوطني لن يتنازل عن أغلبية الثلثين التي تمكنه من تمرير القوانين التي يريدها. وأخيراً، فهناك حاجة إلى تفعيل الأحزاب السياسية، ولا سيّما أحزاب الوفد والتجمع والناصري، وتشجيع القوى الجديدة، مثل «كفاية»، وحزب الجبهة الديمقراطية، لكسر الثنائية غير الصحية بين الإخوان المسلمين والحزب الوطني ■

## المراجع

تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان عن الانتخابات البرلمانية، تشرين الثاني/نوفمبر — كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، < <http://www.nchr.org.eg/parliamentaryelec.html> > .



عمرو هاشم ربيع، «نتائج الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥»، في: عمرو هاشم ربيع، محرر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦).

محمد على أبو رييدة، «التركيبة السياسية والاجتماعية لأعضاء مجلس الشعب»، في: عمرو هاشم ربيع، محرر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦).

حسن أبو طالب، «العنف في الانتخابات: تفاقم البلطجية والتدخلات الأمنية»، في: عمر هاشم، محرر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦).

صفوت العالم، «الدعاية الانتخابية»، في: عمرو هاشم ربيع، محرر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦).

أحمد منيسي، «البرامج الانتخابية للأحزاب والقوى السياسية الرئيسيّة»، في: عمرو هاشم ربيع، محرر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦).

هاني رسلان، «المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥»، في: عمرو هاشم ربيع، محرر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦).

جمال زهران، «المستقلون والمنشقون»، في: عمرو هاشم ربيع، محرر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦).

عمر الشوبكي، «الأخوان المسلمون»، في: عمرو هاشم ربيع، محرر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦).

عبير ياسين، «الأحزاب السياسية»، في: عمرو هاشم ربيع، محرر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦).

إيهاب سلام، «الإشراف القضائي والرقابة على الانتخابات»، في: عمرو هاشم ربيع، محرر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦).

عمرو هاشم ربيع، «الإطار الدستوري والقانوني لانتخابات ٢٠٠٥»، في: عمرو هاشم ربيع، محرر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦).

أرشيف جريدة الأهرام ويكلي الأسبوعية خلال فترة الانتخابات.

الموقع الإلكتروني لمعهد كارنيجي للسلام الدولي: < <http://www.carnegieendowment.org> >.

< [http://www.hrinfo.net/](http://www.hrinfo.net/egypt/eohr/2005/pr1114.shtm) تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الخاص بالانتخابات، < <http://www.hrinfo.net/egypt/eohr/2005/pr1114.shtm> > .

Khairi Abaza and Michele Dunne, «Prospects for Change Following Legislative Elections in Egypt,» (PolicyWatch; no. 1055, Washington Institute, 22/11/2005), < <http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=2408> > .

«Will Egypt Become a Democracy? The 2005 Parliamentary Elections,» < <http://www.wilsoncenter.org> > .

Michael Slackman, «Election-day Violence Fuels Anger in Egypt: Police accused of shooting at opposition,» *International Herald Tribune*, 9/12/2005, < <http://www.ihf.com/articles/2005/12/09/news/egypt.php> > .

< <http://www.hrw.org> > .

«Egypt's Ugly Elections,» < <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2005/12/09/AR2005120901837.html> > .

< <http://baheyeldin.com/politics/egyptian-parliamentary-elections-2005.html> > .

< <http://www.qantara.de/webcom/showarticle.php> > .

«EU Monitors Say Egypt Election Was «Rigged»,» 29/11/2005, < <http://www.worldtribune.com/worldtribune/05/front2453702.5243055555.html> > .

«2005 Parliamentary Election Assessment in Egypt, 15-21 November 2005,» (International Republican Institute, Washington, DC, December 2005